انعكاسات دخول العراق للكويت على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاهه للمد(1990-2003)

د.شيماء محمد جواد
الجامعة المستنصرية/كلية التربيةالاساسية

المقدمة

انشيء مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي عام 1981 من ست دول عربية مطلة على الخليج العربي هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والكويت والبحرين وقطر والكويت وقد انشيء هذا التجمع في ظروف حساسة ولدواعي معينة من ابرز هذه الظروف الآثار السلبية للاحتلال السوفيتي لأفغانستان على منطقة الخليج العربي وما أعقبه من اهتمام سوفيتي بمنطقة الخليج وأمنها وعزمه المشاركة في شؤونه وأمنه والظرف الثاني الذي قام المجلس في ضوئه فهو قيام الثورة الإسلامية في إيران في شباط 1979 وسياسات إيران التي أثارت الشكوك خاصة تلك المتعلقة بعزم إيران على تصدير ثورتها إلى دول الخليج0 لقد تعرضت سياسات الدول الخليجية إلى اجهاضات وإسقاطات مجهدة لكل الأطراف ذات الصلة ، والسبب المتفق عليه في الأعم الأغلب ،أو ما يظهر في التحليلات السياسية على الأقل والتصريحات الإعلامية مرده فقدان الأسس العقلانية التي تعتمد المصالح العليا لشعوب المنطقة في عصر تكون فيه التحالفات الاقتصادية سمة رئيسية له وتشكل بدائل منطقية للتحالفات العسكرية التي أصبحت من الماضي ، في حين استمرت التحالفات والتمحورات بين دول منطقتنا مقرونة بحرصها على إخفاء أهدافها وأسبابها الحقيقية تحت غشاوة الواقع وغالبا ما تشهد هذه التحالفات انفجارات باردة ومدمرة ،حيث تتبدل الو لاءات والتحالفات وهو الذي حصل في العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت تغيرات دراماتيكية مثيرة و على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي والعراق تتناظر بها الثقافات والأعراف القيمية إلى حد ما ، ولابد أن تكون هناك خلافات مسكوت عنها تعوق رغبة دولنا في إبرام مذكرات تفاهم أو اتفاقيات اقتصادية ، لكن الأسباب المسكوت عنها يشتد أوارها تحت طبقة شفيفة من السقيع الحار، وعلى العموم هي خلافات لا تنسجم على الإطلاق مع النظم والعلاقات الكونية السائدة اليوم بين دول العالم ، ولا يختلف فريقان في أن الأس الفاعل في العلاقات الدولية يرتكز أساسا على العامل الاقتصادي ، ، فالرفاه الاقتصادي في أجواء مستقرة هو بالضبط ما تتطلع إليه شعوب منطقتنا مع التأكيد على أن دول منطقتنا تملك كل الأدوات التي تأهلها للأخذ بزمام ((الجمل)) بما حمل ، ولعل بؤرة الخلاف على ما حصل في منطقتنا من أحداث هو مرده إلى السياسة الحمقاء للنظام العراقي السابق التي دفعت بالقضايا المصيرية لمنطقتنا إلى الخلف والنسيان ووضع بديل عنها قضيا شرذمت الجهد الإنمائي وبددت الطاقات الاقتصادية لمنطقة الخليج ، ومنها العراق، وزعزعت استقرارها وأمنها وأتاحت الفرص لمختلف الآلات العسكرية الدولية للتمركز فيها وبدلا من لملمت ما تشتت وتبعثر من مقومات وجود كياناتنا توغلنا أكثر في البحث عن نقاط الخلاف الهامشية التي لا تشكل قيمة تذكر مقارنة بنقاط اللقاء والتطابق الكثيرة والمفيدة والاستسلام للواقع المرير وربما للانسجام والتماهي معه على حساب اقتناص الفرص الاقتصادية والإنمائية التي تساعد دولنا على إيجاد أسس حديثة للتكامل الاقتصادي فيما بينها ، وكل ذلك ساهم إلى حد بعيد في تشكيل وتوجيه سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تجاه العراق طيلة الفترة التي أعقبت غزو العراق للكويت 0ونحاول في بحثنا هذا دراسة أسباب ونتائج السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق خلال العقد الأخير من القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن وتحليل سلوك السياسة الخارجية لهذه الدول تجاه العراق منذ غزوه للكويت في 2 آب عام 1990 وحتى احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في 9 نيسان 2003وتكمن أهمية هذا البحث في محاولته تقديم مساهمة متواضعة في الكشف بصورة دقيقة وكاملة عن السلوك السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق وهي التي تعرض احد أعضائها (الكويت)إلى الغزو من دولة العراق كما يحاول البحث تحليل السلوك السياسي الخليجي تجاه العراق خلال مرحلة مهمة من تاريخ العالم والمنطقة شهدت انتهاء القطبية الثنائية وبروز النظام العالمي الجديد وغزو العراق للكويت وحدوث حرب الخليج الثانية عام 1991 وسريان العقوبات الأممية على العراق وانتهت بالاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003و ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها ان العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة كانت سيئة للغاية وتأثرت بشكل رئيسي بدخول العراق للكويت عام 1990 كما ان سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تميزت خلال هذه الفترة بالثبات تجاه الكثير من القضايا العراقية غير ان دول المجلس اختلفت في سياستها تجاه العراق في بعض المسائل ويحاول بحثنا الاجابة عن الاسئلة التالية .

1- ما مدى تأثير سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق بدخول القوات العراقية الى الكويت في 2/8/1990 .

2- ما هي اوجه الثبات والاتفاق في سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق .

3- ما هي ابرز مواقف الاختلاف بين دول المجلس في سياستها تجاه العراق .

4- ما هي العوامل الحاسمة لرسم سياسات مجلس التعاون الخليجي ودوله بشكل عام وسياساته تجاه العراق بشكل خاص

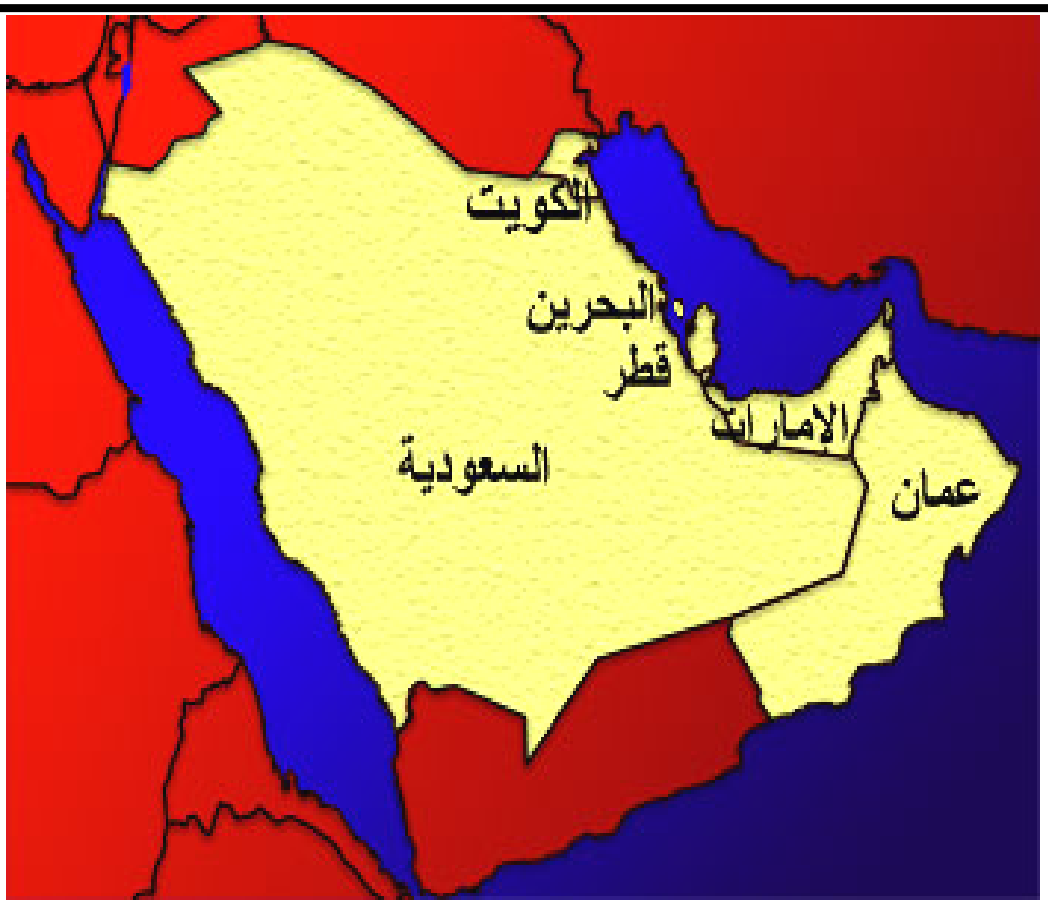

خريطة(1)دول مجلس التعاون الخليجي

نبذة تاريخية عن العلاقات السياسية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي :

يصعب الخوض في مسألة العلاقات السياسية بين الاطراف الدولية دون الرجوع الى ابعادها وامتداداتها التاريخية . حيث ان علاقة السياسي بالتاريخ علاقة حيوية وحتمية فاعلة وحاضر أي دولة ما هو الا امتداد لماضيها .وتميز تاريخ العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بالتوتر شبه الدائم وكان لمشكلة الكويت مع العراق الدور الابرز في التأثير على هذه العلاقة .وتعود هذه المشكلة الى سنوات مضت حيث كانت الكويت لفترة طويلة جزءاً من متصرفية البصرة وجزءاً من العراق وبعد ان خضع العراق للانتداب البريطاني

بعد الحرب العالمية الأولى عام 1914 وما بعدها وبتشجيع من المندوب السامي البريطاني في الهند طلب قائم مقام الكويت واميرها فيما بعد بالحصول على حكم ذاتي من الدولة العثمانية لتكون خليجا منفصلا يسهل عملية النقل الانجليزية في المنطقة كونها خليج منفصل عن البصرة[1] .ويستند في ذلك الى الاتفاقية السرية بين الشيخ مبارك والانجليز حيث وقع الشيخ مبارك عام 1899 اتفاقية سرية مع الانجليز . وفي عام 1913 اعترفت الدولة العثمانية بالاتفاقيات التي عقدت بين شيخ الكويت وبريطانيا على ان تبقى الكويت تحت السيادة العثمانية ويستعمل العلم العثماني مع امكانية اضافة كلمة الكويت في زاويته [2] .وخلال الحكم العثماني كانت هناك عدة محاولات لضم الكويت الى العراق منها محاولة فاشلة لنقيب اشراف البصرة السيد رجب النقيب وبالرغم من فشلها الا انها لم تمنع خلفاءه من محاولات اخرى . فجدد يوسف آل ابراهيم عام 1902 محاولته لغزو الكويت بحراً للقضاء على حكم مبارك فأسرع الاخير بطلب النجدة من المقيم السامي في الخليج العربي وقد اتخذت احتياطات كبيرة لمواجهة ذلك الهجوم وكانت المقاومة البريطانية فيها من العنف مما اضطر المهاجمين الى التراجع [3].وخلال الحكم الملكي استمرت المطالبة من قبل العراق بضرورة عودة الكويت الى العراق فكان غازي أول حاكم عراقي يطالب بضم الكويت الى العراق استناداً الى الروابط التاريخية التي كانت سائدة بين البلدين وعلى اعتبار ان الكويت امتداد للعراق في النواحي السياسية والجغرافية والاجتماعية وأنشأ لهذه الغاية اذاعة خاصة تبث من قصر الملك لتأيد الدعوة العراقية لضم الكويت الى العراق[4].وخلال الخمسينات قام البريطانيون بعدة محاولات لتنظيم علاقات الكويت مع العراق وكان العراق قد قبل بحقيقة وجود الكويت ولكنه لم يتنازل عن المطالبة بالسيادة عليها ولم يعترف اعترافاً قانونيا ، وهذا فضلا على ان الحدود التي كانت قد رسمت بعد الحرب العالمية الأولى لم تحدد تحديدا وافيا . وفي عام 1961 جدد عبد الكريم قاسم مطالبهُ بضم الكويت واعطى اوامره لقطعات الجيش العراقي في البصرة لاجتياح الكويت الا ان اوامره هذه لم تنفذ من قبل قيادة الجيش هناك ولأسباب لازالت مجهولة لحد الان ولم تتوقف مطالبة العراق بالكويت الا بمقتل الزعيم قاسم في انقلاب قاده حزب البعث الاشتراكي في 8 شباط عام 1963 .

السرب الثاني البريطاني يغادر عدن في طريقه للكويت أثناء أزمة قاسم

وادى ذلك الى اعتراف العراق بسيادة الكويت في الخامس من تشرين الأول عام 1963 واستقلالها وفق اتفاقية 1932[5].وبعد اعتراف العراق باستقلال الكويت طرأ تحسن على العلاقات العراقية بدول الخليج واقيمت خلال هذه الفترة علاقات بين العراق ودول المجلس على مستوى السفراء. وجرت عدة اتفاقيات اقتصادية مهمة خاصة بالضرائب والقروض واتفاقيات اقتصادية اخرى .وتوطدت العلاقات بين العراق ودول المجلس عام 1980 في اعقاب نشوب الحرب العراقية الايرانية والتي ساهمت الى حد كبير في تشكيل مجلس التعاون الخليجي حيث قدمت الدول الخليجية دعماً مادياً ومعنوياً للعراق ورغم التطور الذي شاب العلاقات العراقية بدول المجلس الا ان مسألة الحدود العراقية الكويتية لم تجد الى حل أو تحريك واستمر الحال حتى عام 1990 والذي شهد اكبر ازمة في تاريخ العلاقات بين طرفي الدراسة حيث اجتاح العراق الكويت في 2/8/1990 في اعقاب اتهامات عراقية لدول الخليج باغراق السوق النفطية العالمية وخفض الاسعار وهو ما عبر عنه صدام حسين في الجلسة المغلقة امام الزعماء العرب في قمة بغداد عام 1990 بقوله (ان الحرب تحصل احيانا بالجنود والايذاء وبالتفجيرات والقتل وبمحاولات الانقلاب واحيانا اخرى بالاقتصاد)[6]

صور تمثل ارقام السيارات في الكويت وصحف عراقية صدرت فيها ابان الوجود العراقي فيها عام 1990

وقد فشلت الجهود والوساطات العربية في حل الازمة . وكان الفشل في مقدمة لاستخدام الولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها القوة العسكرية لاخراج العراق من الكويت وهو ما تم فعلا في 26/ 2/ 1991 . لتدخل العلاقات العراقية مع دول المجلس مرحلة جديدة

وجاء التركيز على اهمية دراسة تاريخ العلاقات العراقية الكويتية لما تلعبه من اثر واضح في التأثير على العلاقات الخليجية مع العراق . فدول مجلس التعاون الخليجي تأثرت عبر التاريخ بعلاقة العراق بالكويت وذلك يعود لاسباب سياسية مختلفة ، منها تشابه الانظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول ودخولها في منظمة اقليمية واحدة وخضوعها لقرارات مشتركة وبرزت اهمية البعد التاريخي للعلاقات بين الطرفين وذلك لتركها آثار واضحة في تحديد طبيعة العلاقات خلال فترة البحث (1990-2003) .

البيئة العالمية والإقليمية لمجلس التعاون الخليجي

يكشف تحليل النظم الإقليمية أن تفاعلات هذه النظم لا تقتصر على أعضاء النظم وحدها ، بل هناك أطراف أخرى خارجية تقوم بتفاعلات داخل النظم الإقليمية قد تتجاوز في أهميتها وخطورتها ، تفاعلات وأدوار أبرز القوى أعضاء هذه النظم[7] .

فاذا كانت النخب الوطنية صانعة القرار السياسي في الدول أعضاء النظام الإقليمي تحدد ما الذي تفعله حكوماتها ، فأن البيئة المحيطة (الإقليمية والدولية) تحدد ما الذي يمكن أن تفعله هذه الحكومات ، فهذه البيئة تؤثر في سلوك الدول أعضاء النظام الإقليمي من ناحيتين ، فهي تسهم من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التي تتيحها كما تولد من ناحية ثانية الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين[8] .

ويعتبر النظام الإقليمي الخليجي من أكثر النظم الإقليمية تعرضاً للتدخلات الخارجية لأهمية وضخامة مصالح القوى الدولية فيه ولكثافة ارتباطاته الدولية ، ولموقعه المميز على خريطة الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظمتين ، ثم لخصوصية ارتباطه الشديد بالنظام الإقليمي العربي ولكونه جزءاً من هذا النظام ولذلك فأن تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي تخضع بدرجة كبيرة لانعكاسات ارتباطاته العربية ولدور القوى المتنافسة صاحبة المصالح الاستراتيجية في إقليم الخليج . أن الكتابات التي ركزت على النظم الإقليمية الفرعية أكدت على الخصائص والتوازنات الذاتية لهذه النظم في مواجهة الذين طرحوا المحددات الحتمية للنظام الدولي على النظم

الفرعية ، وفيما يخص مجلس التعاون الخليجي ، فأن العلاقة التي تربط التنظيمات الفرعية بالبيئة الدولية مرت بمرحلتين هما :

المرحلة الأولى : هي مرحلة النظام الدولي الثنائي القطبية ، حيث كانت العلاقة بين النظامين ذات اتجاهين بمعنى وجود قدر من التأثير المتبادل وأن كانت الغلبة بالطبع للنظام الدولي لصالح القوى الدولية الكبرى المسيطرة على قيادة النظام الدولي .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة القطب الأوحد التي تلت القطبية الثنائية وهذه المرحلة بدأت على شكل النظام الهرمي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم تحول تدريجياً الى نظام القائد الأوحد (الولايات المتحدة الأمريكية) .

ملامح النظام الدولي السائد في تلك الفترة

اختلفت الظروف الدولية والإقليمية اختلافاً نوعياً في مرحلة الحرب الباردة ، ودخل النظام العالمي مرحلة ذات ملامح تامة الاختلاف من أبرزها [9] :

1. مرور العلاقات الدولية بحالة من السيولة والغموض ، تنصرف لكافة المستويات بما في ذلك طبيعة مستقبل تلك العلاقات ذاتها .
2. تزايد مستوى التناقضات في المجتمع الدولي ، بين الاتجاه الى العولمة والتكامل وبين ظواهر التفتت والتشرذم ، وبما يرتبط بذلك من تفشي مظاهر العنف والارهاب وانتشار الصراعات والنزعات الأثنية .

تراجع الأهمية النسبية لعامل القوة العسكرية في مقومات الدولة الشاملة وتنامي أهمية العامل الاقتصادي والتكنولوجي والتأثير الثقافي والحضاري

3. زيادة ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل في العلاقات الدولية المعاصرة.
4. انسحاب المفهوم التقليدي للسيادة القومية المطلقة للدولة ، بتأثير الاتفاقيات والانتماءات الإقليمية ، وتراجع دورها كقوة مركزية رئيسية في النظام الدولي بفعل الاتجاه الى عولمة أنشطة التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ، لصالح أدوار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الحكومية .

5. بروز قيم قياسية واجتماعية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة ، أسفرت تلك المستجدات على درجة عالية من غموض العلاقات الدولية التي انعكست مباشرة على الأوضاع الأمنية لدى الأقاليم الجغرافية المختلفة ومنها منطقة الشرق الأوسط وإقليم الخليج العربي ، فراح كل منها يتحسس ترتيباته الأمنية القائمة ويراجعها لغرض تطويرها وتحقيق تواؤم مع المتغيرات العالمية .

6. محددات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تتحدد دور المجلس في العلاقات الدولية من خلال وظائفه في مجال السياسة الخارجية للدول الأعضاء ، فالدول الأعضاء لا تزال تحتكر لنفسها القرار في مجال السياسة الخارجية كما أن لها أجهزة رسم وتنفيذ هذه السياسة وأن كانت تشابه منطلقات الأعضاء يجعل مهمة المجلس في مجال تنسيق السياسة الخارجية لهذه الأعضاء أمر يسيرا فاتجاهات السياسة الخارجية لهذه الدول متقاربة وتزداد تقارباً ويكاد يقتصر دور المجلس على ما يلي[10] :

1. في مجال رسم السياسة الخارجية ، حيث تقوم أجهزة المجلس وهي أساساً المجلس الأعلى والمجلس الوزاري برسم السياسة الخارجية ، واتخاذ القرارات في القضايا المهمة .
2. في مجال تنسيق السياسة الخارجية خاصة في القضايا التي يتعذر تحقيق موقف موحد منها .
3. في مجال تنفيذ السياسة الخارجية ، حيث يحاول المجلس أن يكون لديه دبلوماسية خليجية موحدة ، ويحاول لذلك تحقيق التعاون والتنسيق بين بعثات الدول الأعضاء في دول العالم المختلفة وفي المنظمات الدولية .

مؤسسات صنع القرار في مجلس التعاون الخليجي :

للمجلس مؤسسات يتم فيها صنع القرار وهي :

1. المجلس الأعلى : وهو الجهاز العام الذي يتولى وضع السياسة العامة للمجلس ويمتلك حق مناقشة كافة الأمور[11] ، وتكون رئاسة هذا المجلس دورية (سنوية) ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، ويتم تناقل الرئاسة بين الدول حسب الترتيب الهجائي لأسمائها . والمجلس الأعلى هو السلطة العليا المشرفة على أجهزة المجلس الأخرى والفروع الأخرى التي نشئت بموجب نظامه الأساس [12] ، ويجتمع المجلس الأعلى في دورة انعقاد عادية كل سنة مرة واحدة ويجوز عقد دورات استثنائية .

2. هيئة تسوية المنازعات : وتتبع هذه الهيئة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي ، وهي هيئة تختص في المسائل التي يحيلها اليها
المجلس العلى ، ويجب أن تكون هذه المسائل المحالة تتعلق بالخلافات
التي تنشأ على تفسير أو تطبيق النظام الأساسي للمجلس[13] .
3. المجلس الوزاري : ويعتبر الجهاز التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم ، وتتولى رئاسته الدولة التي تولت الرئاسة في الدورة الأخيرة للمجلس الأعلى ، وينعقد هذا المجلس مرة كل ثلاثة أشهر .

\آلية صنع السياسات الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي

قبل أن يجري التصويت على مشروع القرارات السياسية ، تكون هذه القرارات قد تم اعدادها وفق اجراءات معينة داخل مجلس التعاون الخليجي من خلال الأجهزة المختلفة للمجلس ، ومن ثم يتم رفعها الى التصويت ، وأما أن يكون التصويت ايجابياً فتغدوا هذه المشاريع السياسية قرارات ، أو يكون التصويت سلباً فيلغى المشروع من أساسه[14] .

وآلية صنع أي قرار سياسي تكون نتاج لتشابك الأجهزة المختلفة داخل المجلس . فالمجلس الوزاري يقترح السياسات ويضع التوصيات بشأنها . وتقوم هيئة المنازعات باصدار التوصيات القانونية لهذه التوصيات والسياسات ومدى تطابقها مع النظام الأساس للمجلس ، ثم يتم رفع هذه السياسات الى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب[15]

العوامل المركزية المؤثرة على سياسة مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق :

ان هناك ثقل كبير للتأثيرات الإقليمية والدولية والتي فعلت فعلها المباشر في عملية اتخاذ القرارات في مجلس التعاون الخليجي جراء ما فرضته وأعقبته أزمة وحرب الخليج الثانية 1991 واتضح من خلال قرارات مجلس الأعلى (قمم مجلس التعاون الخليجي والمجلس الوزاري ووزراء الخارجية والتصريحات المتخلفة عقب الجلسات في المجالس المختلفة أو حين حدوث أزمة تحدث بين العراق والأمم المتحدة بشكل عام .

لقد تأثر منهج تعامل مجلس التعاون الخليجي مع المسألة العراقية بالسياق العام الذي افرزته ازمة دخول العراق للكويت وما اعقبتها من تطورات وفي هذا السياق يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات اساسية شكلت هذا المنهج الى حد كبير أو اسهمت في صياغته .

اولا : القطيعة بين مجلس التعاون والنظام العربي .

لقد ادت التباينات في المواقف العربية تجاه دخول العراق للكويت فضلا عن التناقضات التي انطوى عليها النظام العربي والصراع بين التيارين القومي والقطري الى حدوث تصدع عميق في هذا النظام واحداث جرحاً غائراً لدى دول مجلس التعاون الخليجي على اثرها انهارت الثقة من قبل المجلس في النظام العربي الذي تكرر قصوره أو تقصيره في توفير الحدود الدنيا للامن العربي رغم ان قضية الامن كانت تشغل مكانة محورية في اولويات هذا النظام . المهم ان ثقة المجلس في الاطار العربي قد انهارت وبالتالي تبلور اتجاه واضح نحو تقليص علاقته وارتباطاته بالنظام العربي فيما يتعلق بالتعامل مع المسألة العراقية وبعبارة اوضح يمكن القول ان مجلس التعاون الخليجي قد فضل في بداية الازمة الارتباط بالنظام العربي وسعى الى اقرار اطار عربي للامن الخليجي تمثل في اعلان دمشق لكن سرعان ما عمدت دول المجلس الى تعديل هذا الاعلان أو العدول عنه بحجة انخراطها فيه جاء نتيجة التسرع وعدم التروي تحت ضغط الازمة [16]

ومعنى ذلك ان مجلس التعاون الخليجي قد فضل التعامل مع المسألة العراقية بمعزل عن الاطار العربي . وقد يكون لهذا الاتجاه اسبابه ومبرارته الداخلية والخارجية .

1- فعلى المستوى الداخلي كانت الصدمة الناجمة عن غزو دولة عربية لاحدى دول المجلس وتهديد بقية دوله وهو ما لم يكن متوقعا ابداً . ثم وقوف بعض الدول العربية الى جانب العراق وفشل النظام العربي بحل الازمة . دلل على عدم جدوى التحرك من خلال الاطار العربي من الناحية الموضوعية .

2- اما العوامل الخارجية التي دعمت هذا الاتجاه فتمثلت في طبيعة الضغوط الدولية والاقليمية الدولية جسدتها الولايات المتحدة الامريكية التي عملت على الحيلولة دون تبلور اعلان دمشق وحاولت ان تنأى بالمسألة العراقية عن أي اطار عربي شامل . اما الضغوط الاقليمية فقد تمثلت برغبة ايران في ان تلعب دوراً في الترتيبات الامنية في المنطقة باعتبارها عضواً أو طرفا اساسيا فيها ، هذا فضلاً عن تركيا وباكستان الامر الذي حتم على مجلس التعاون الخليجي النظر في المصالح الاستراتيجية لهذه الدول بعين الاعتبار في تعامله مع المسألة العراقية وعليه فقد تقرر الاتجاه الذي رجح كفة الاطار الاقليمي الضيق في التعامل مع المسألة على حساب الاطار العربي[17].

ثانيا: الاتجاه الثاني الذي يعد من محددات التعامل مع المسألة العراقية تمثل في الحساسية الامنية التي تشكلت لدى دول المجلس فقد كشفت ازمة الغزو العراقي للكويت عن مأزق امني حاد وخلل دفاعي واضح تمخض في شكل نوع من الحساسية لدى دول المجلس اتخاذ تدابير امنية بشكل منفرد وكانت طبيعة المجلس تؤكد على ان المجلس ليس مؤسسة فوق قومية أو فوق الدول بقدر ما يشكل اطار التعاون والتنسيق وكانت هذه الطبيعة بمثابة عائقاً اساسيا حد من فعالية المجلس من ناحية وشجع أو حفز على التصرف الفردي من جانب الدول الاعضاء كاستجابة لهذه الحساسية الامنية وتعميقاً لها من ناحية اخرى [18]

ثالثا: اما الاتجاه الثالث فيتمثل في امتلاك الولايات المتحدة لزمام ادارة المسألة العراقية وكان المفتاح هو الوجود الغربي في المنطقة للحفاظ على الامن الخليجي خاصة من جانب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وما يترتب على ذلك من توطيد العلاقات بين دول المجلس والولايات المتحدة الامريكية بصفة اساسية مما كان له اكبر الاثر في ان اصبح لها الدور الكاسح والثقل المحوري في ادارة الازمة العراقية .

لقد كان الهاجس الامني هو السبب فقد ظل كابوس دخول العراق للكويت يؤرق هذه الاخيرة ويطارد باقي الدول وفي ظل ادراك دول المجلس لعدم استطاعتها فرض حرب شاملة مع أي طرف[19] وإدراكها لوجود تهديدات اقليمية تفوق قدرات دول المجلس وفي ظل اقرارها برفض مبدأ العزلة والابتعاد عن التفاعلات الدولية . ثم في ضوء قدرة الولايات المتحدة الامريكية على اعادة الاستقرار للمنطقة وتصحيح الخلل الاستراتيجي فيها كان لابد من التسليم بدور اكبر للولايات المتحدة التي ساعدتها الظروف الدولية على الانفراد بهذا الدور[20]

ومن ثم اصبح على دول المجلس ان توازن بين علاقاتها الدولية من ناحية وما تفرضه معطيات الواقع من ناحية اخرى أو ان توفق بين ما يتمشى مع مصالحها وما تستلزمه المرونة مع التوجهات الامريكية ازاء المسألة العراقية ، واصبح بالتالي هناك صعوبة أو مفارقة بين ما تعتبره دول المجلس مبادئ هامة في السياسة الاقليمية والالتزام بقواعد الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وبين ما تعتبره الولايات المتحدة الامريكية استحقاقات الشرعية الدولية أو ما تدعى انه شروطا ضرورية للحفاظ على استقرار

المنطقة .ان الاتجاهات الثلاثة السابقة والتي تشكل اهم المحددات (العوامل المركزية لسيادة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق) وان تأثيرها يتفاوت تبعا لزمن الحدث المتعلق بالعراق كقضية اسلحة الدمار الشامل في العراق مثلا أو رفع الحصار عن العراق أو الاحتلال الامريكي للعراق

التباين والاتفاق في سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق 1990 -2003

واذا تابعنا مقرارات مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لمجلس التعاون الخليجي من عام 1990 وحتى عام 2003 أي من بعد غزو العراق للكويت في الثاني من آب عام 1990 وحتى الاحتلال الامريكي للعراق سوف نجد ما يشبه الاتفاق على منهج موحد يعبر عن قناعة ثابتة وموقف حازم فيما يتعلق بضرورة الزام العراق بتنفيض قرارات الامم المتحدة بما فيها الافراج عن الاسرى الكويتين ومطالبته بالتعاون الجاد والامين مع لجنة كشف اسلحة الدمار الشامل والتزامه بعدم تهديد جيرانه ودفع التعويضات واعادة الممتلكات الكويتية ثم دعوة العراق الى الالتزام بمواعيد بيع النفط وشراء الغذاء والدواء لما لذلك من اثر انساني فعال في تحسين الاحوال المعيشية والصحية وتخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق بالاضافة الى التأكيد على مواقف المجلس الداعية الى الحفاظ على استقلال العراق وسيادته ووحدة اراضيه ومعارضة الاحتلال الامريكي له (باستثناء دولة الكويت التي دعمت الاحتلال وسهلت دخول القوات الامريكية للعراق عبر اراضيها)[21]

أوجه الاتفاق بين دول المجلس حول المسألة العراقية :

1- ضرورة تنفيذ العراق كافة مقررات الامم المتحدة ذات الصلة والانصياع الكامل للشرعية الدولية .

2- تنفيذ العراق للقرارات الدولية وتعاونه مع الجنة الخاصة بالتفتيش على الاسلحة تبدو كهدف في حد ذاتها . فثمة مخاوف من نوايا العراق وثمة شكوك لدى دول المجلس تستلزم الرقابة والتقيد الدائم للعراق .

3- رغم تعاطف المجلس مع الشعب العراقي وتقدير معاناته من جراء الحصار فليس هناك رغبة على مستوى مقررات المجلس في رفع العقوبات عن العراق وفي المقابل يكتفي المجلس بالتأكيد على تنفيذ البرامج الانسانية في اطار اتفاق النفط مقابل الغذاء .

4- ان هناك تأكيد دائم على وحدة العراق وسلامة ارضه وضرورة الحفاظ على هذه الوحدة ورفض اية محاولة من شأنها ان تؤدي الى تقسيم العراق أو تمس وحدته

اوجه الاختلاف بين دول المجلس حول المسالة العراقية

اختلفت مواقف عدد من دول المجلس تجاه العراق فمثلا حل اسم الحالة بين العراق والكويت محل مفردة العدوان أو الغزو . وخلال الازمة الناجمة عن طرد العراق المفتشين الدولين وبدء القصف الجوي للعراق فيما سميت عمليات (ثعلب الصحراء) اواخر عام 1998 برزت خصوصيات في مواقف بعض الاطراف الخليجية اذ بدأت السعودية تركز على تجنب الخيار العسكري ومساندة الجهود السلمية . فيما ابدت الكويت تأييدها المطلق للمطلب الامريكي بنقل المزيد من القوات الامريكية الى الاراضي الكويتية استعداداً لتوجيه ضربة الى العراق [22]

ويمكن ايجاز نقاط التباين بين دول المجلس تجاه العراق بالنقاط الآتية :

1- الاتفاق على عدم الرغبة في ضرب العراق الا ان المواقف تباينت حول هذا الموضوع فهناك دول اكتفت بالتعبير عن عدم رغبتها في ذلك أو عن انها لا تأمل ان يحدث ذلك لكنها لم ترفض توجيه الضربة وفي مقام آخر اعلنت انه لا علاقة لها بما يحدث بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في حين ان هناك دول رفضت الضربة العسكرية التي تترتب عليها اعباء اقتصادية أو مالية جديدة . واخرى رفضتها بشكل قاطع[23]

2- بينت المواقف ايضا فيما يتعلق بأحتمال معارضة دول المجلس للولايات المتحدة وبريطانيا في استخدام اراضيها وقواعدها في ضرب العراق فهناك دول رفضت ذلك تماماً . ذكرت انه لا يمكن المعارضة وثالثة ذكرت ان الولايات المتحدة وبريطانيا ليستا بحاجة الى تصريح في اية طرف في الخليج في هذا الشأن ورابعة ذهبت الى انها لن تحتاج مثل هذه الاراضي والقواعد [24]

- كذلك تباينت المواقف حول مسألة رفع العقوبات عن العراق فهناك دول رأت ان ذلك ليس من شأنها وابدت مخاوفها من رفع العقوبات قبل الامتثال الكامل من جانب العراق لقرارات الامم المتحدة وهناك دول اخرى رأت ضرورة رفع العقوبات وثالثة رأت رفع العقوبات بشكل جزئي[25]

النتائج :

من خلال ما تقدم فان البحث اظهر النتائج التالية :

1- ان المصالح الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي في علاقتها مع العراق تختلف باختلاف الدولة وترتباً على ذلك فانه لم توجد سياسة خارجية موحدة لدول المجلس تجاه العراق خلال فترة الدراسة على الرغم من وجود الكثير من القرارات الموحدة التي اتخذت على مستوى مجلس التعاون وصدرت بالاجماع الا ان عدم الزاميتها ترك الحرية للدول للتعامل معها حسب مصالحها الوطنية .

2- طبيعة مجلس التعاون الخليجي كتجمع اقليمي لم تتجاوز حدود المنطقة الاقليمية التشاورية التي تجتمع قادتها مرة كل عام للتشاور من دون قدرة على اتخاذ القرارات المصيرية . فالقرارات تصدر بالاجماع وهو ما يعني ان كل دولة تمتلك حق الاعتراض (الفيتو) على أي قرار ومع تباين السياسات والمصالح كان من الصعب الوصول الى الاجماع في شأن مصيري .

3- اتسمت سياسات دول الخليج تجاه العراق خلال فترة الدراسة بالتركيز على الزام العراق بتنفيذ مجموعة من الالتزامات وهذا ما كانت تركز علية كل بيانات وقرارات مجلس التعاون الخليجي من عامي 1990 و 2003 حيث كانت تركز على ضرورة التزام العراق بتنفيذ قرارات الامم المتحدة فيما يخص الحصار الاقتصادي والتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر للافراج عن الاسرى الكويتين وضرورة التزام العراق بتنفيذ قرارات الامم المتحدة فيما يتعلق باحترام استقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية

(4- ان ما يصنع السياسة الخليجية هم الاسر الحاكمة ومعاونيهم وزعماء القبائل والبرجوازيات المحلية الصغيرة المكونة من الاشخاص الاكثر ثراءاً في دول الخليج . ويغيب دور الشارع الخليجي في التأثير على صناعة القرار خاصة فيما يتعلق بالسياسيات الخاصة .

التوصيات :

1- لابد لدول مجلس التعاون الخليجي من وضع رؤية محددة وموحدة للسياسة الخارجية والتعاون مع الدول المجاورة خاصة العراق وايران وبالاخص بعد التطورات الاخيرة (احتلال العراق وتشكيل حكومته الوطنية الديمقراطية) و (بروز خطر نشوب حرب جديدة في المنطقة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية) .

2- انشاء جيش عسكري خليجي موحد قادر على ردع أي عدوان خارجي ومسلح بالاسلحة الحديثة والابتعاد عن عقد الاتفاقيات العسكرية مع الدول الكبرى التي قد يؤدي وجودها في المنطقة الى اثارة القلاقل والمشاكل مع دول الجوار الجغرافي (ايران وتركيا) .

3- تعديل النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ليصبح باب العضوية مفتوحا لباقي دول الخليج العربية كالعراق واليمن من اجل تقوية العلاقات وانهاء عوامل التوتر والخلاف الحاصلة بين دول الخليج وهاتين الدولتين .

الهوامش:-

1- حمدان حمدان ، الخليج بين قطرة نفط وقطرة دم ؛ بيسان للنشر والتوزيع. ط1، 1993 ، ص 15

2- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط2، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1960 ، ص 25

3- المصدر السابق ، ص 312

4- حمدان حمدان ، مرجع سابق ص 17

5- حسن عبد المنعم ، الازمة بين العراق والكويت ، الاتهامات المتبادلة ، مجلة العلم العدد 337 ، تموز ، 1990 ، ص 11

6-علي هلال الدين ، العرب واستشراق المستقبل ، دار الاتحاد الاماراتية ، أبو ظبي 1992 ص3 .

7-يول . س . نوبل ، النظام العربي : الضغوط والقيود والفرص ، ترجمة جابر سعيد ، مركز الدراسات السياسية ، القاهرة ، 1994 ، ص252 .

8-عبد المنعم طلعت ، ادارة المستقبل ، الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1998 ، ص8 .

9-عبد الله الأشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، لندن ، 1999 ص38 .

10-النظام الأساسي للمجلس ، المادة السادسة .

11-النظام الداخلي للمجلس الأعلى ، المادة الثالثة .

12-النظام الأساسي لمجلس التعاون ، المادة الثانية .

13-الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الرياض ، النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات ، المادة التاسعة .

14-نفس المادة .

15-صلاح سالم زرنوقة ، مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 1999 ، ص 130

(16) امين ساعاتي ، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله ، دار الفكر العربي ، 1998 ، القاهرة ، ص201

(17) عبد الله الاشعل ، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية ، ص 57

(18) يوسف الحسن ، امن الخليج وتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية ، الشارقة 1993 ، ص 135

(19) عبد الجليل مرهون ، امن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار ، بيروت1997 ، ص125

(20) سعيد حارب المهيري، مسيرة مجلس التعاون الخليجي، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، سلسلة محاضرات ، الامارات 29 ابو ظبي ، 1999 ، ص 7 - 24

(21) النقاط رقم 1 ، 2 ، 3 ، 4 وردت في القرارات والبيانات في الدورة الحادية عشر للمجلس وحتى الدورة الخامسة والعشرون عام 2003

(23) سالم مشكور ، قمة مجلس التعاون الخليجي ، العلاقات مع ايران والعراق ، الشؤون الاوسط ، بيروت ، العدد 102 ، 2001 ، ص 236

(24) جريدة الراية القطرية ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة السابعة والستين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي ، يوم الاحد 28، نوفمبر1998

(25) جريدة الوطن العمانية ، العدد 160 ، مارس ، 1996

26) الدول التي رأت ضرورة رفع العقوبات هي الامارات ، عمان ، قطر ، الدول التي ابدت حيادها البحرين ، الدول التي رأت الرفع الجزئي السعودية .